اختتام فعاليات ندوة العلاقات العربية ـ الإيرانية

المشاركون يؤكدون على ضرورة بلورة نظام للأمن التعاوني في الخليج

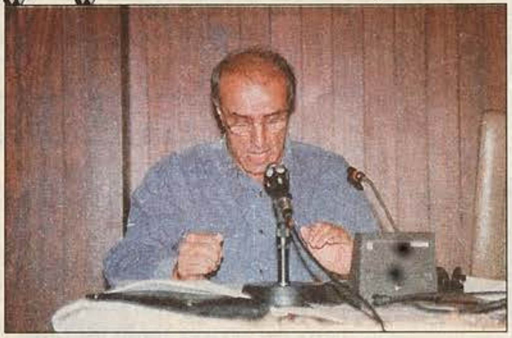

التشديد على إجراء الإمارات وإيران لمفاوضات جادة وصادقة حول الجزر

اختتمت امس فعاليات ندوة العلاقات العربية ـ الايرانية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر وشارك فيها اكثر من ١١٠ باحثين ومفكرين من مختلف الدول العربية وقد عقد مساء امس في نهاية الجلسات حوار مفتوح لمناقشة تطوير تعاون الدول العربية مع ايران.

وقد اكد المشاركون في ندوة العلاقات العربية ـ الايرانية ضرورة بلورة نظام للامن التعاوني في منطقة الخليج والجزيرة العربية يضم دول مجلس التعاون الخليجي والعراق واليمن بهدف تكريس الاستقرار في المنطقة.

وشدد المشاركون في الندوة على ضرورة ان تعمل كل من دولة الامارات العربية المتحدة على اجراء مفاوضات جادة وصادقة لحل النزاع بينهما حول الجزر الثلاث وتحديد فترة زمنية لذلك واذا لم يتم التوصل خلالها الى حل مرض للطرفين فانه يكون من حق اي منهما الاحتكام الى التحكيم الاقليمي والاسلامي او الدولي في اطار الشرعية الدولية واكد المشاركون ان استمرار هذا النزاع من شانه ان يساهم في توفير عوامل تهديد امن واستقرار المنطقة ودعوا الى التوصل الى اتفاقيات إقليمية في اطار النظام الامني التعاوني المقترح تضمن سلام المرور والملاحة في الخليج.

ودعا المشاركون في الندوة الى اهمية اتخاذ خطوات عملية لتفعيل التعاون بين الجانبين خاصة على صعيد التنسيق النفطي والصناعات النفطية مؤكدين ان التعاون في ميدان الصناعات النفطية بات ضروريا ومهما ونافعا لكلا الطرفين ورفض المشاركون في حوارهم الشروع اي توجه لاستخدام العنف واكتساب حقوق او امتيازات مؤكدين ان مثل هذه الاجراءات ثبت فشلها وهي محرمة طبقا للقيم الاسلامية والحضارية واكد المشاركون ان امن الخليج يمثل حجر الزاوية في العلاقات العربية ـ الايرانية كما انه من احجار الزاوية في الامن الدولي وطالبوا الطرفين العربي والايراني بعدم اتاحة المجال امام التدخل والمحاولات الدولية والاستقرار خصوصا من قبل امريكا واسرائيل لزعزعة الاستقرار في المنطقة ودعا مشاركون في الندوة الى اقامة حوار عراقي ـ سوري ـ ايراني يعيد التوازن للمنطقة واقترح المفكر محمد المصري في هذا الخصوص ارسال وفد يمثل الندوة للدول الثلاث لطرح امكانية تحقيق المصالحة فيما بينها.

وطالب آخرون بوضع اعداد خطة عمل واضحة تستهدف بحث وتعميق اسس التعاون الاقتصادي والتجاري بين العرب والايرانيين ودعا في هذا الخصوص د. شمس الدين اردكاني الى ان تتجه الاستثمارات العربية الى ايران بدلا من اقتصارها على مناطق بعينها وفتح الابواب امام التدفق السياحي بين الطرفين والاستفادة من رؤوس الاموال المتوافرة لدى الجانبين في اقامة مشروعات في كافة الميادين.

كما قال المفكر الاسلامي فهمي هويدي ان عقد هذه الندوة في الدوحة شكل منعطفا مهما في تاريخ العلاقات العربية الايرانية وهي فتحت طريقا ظل مسدودا طيلة الاعوام الستة عشر المنصرمة مشيرا الى انه لم يكن مطلوبا ان تذيب كل الخلافات القائمة بين الجانبين ولكنها مهدت اهمية التعايش في ظل وجود قدر من الخلافات وحذر من استمرار اطراف اجنبية لم يحددها بالاسم يهمها الا يتقدم الحوار العربي الايراني وان تظل العلاقات بين الجانبين تراوح مكانها.

وقال انه مطلوب من العرب التخلي عن الهواجس والمخاوف تجاه ايران كما انه مطلوب من الايرانيين بذلك الجهد لطمانة العرب وتجاوز الهواجس بما يسهم في اتاحة الفرصة لبروز القواسم المشتركة.

وشدد د. محمود سريع القلم رئيس مركز البحوث العلمية لمنطقة الشرق الاوسط على اهمية اجتياز حاجز سوء الفهم بين الطرفين ووقف استعمال التاريخ كسلعة يمكن المقايضة بها او كسلاح لتاكيد حق داعيا الى ضرورة التلقي فن تبادل الافكار المختلفة حيث ان ذلك مفتاح كل حضارة.

واقترح ان يسعى المفكرون لدى الطرفين عند صانعي القرار السياسي لمحاولة تغيير تصوراتهم السياسية المسبقة بما يسهم في تجاوز القضايا والنزاعات القائمة واكد اننا بحاجة الى مذكرة تفاهم بين الايرانيين والعرب بهدف تعزيز الاندماج والتوصل الى نظرة ايجابية

تسهم في تحقيق تدابير امنية في المنطقة.

وكان قد تم في جلسات الصباح مناقشة العلاقات الدولية للدائرتين الايرانية والعربية وحساسية المصالح فيها تحدث فيها د. محمود سريع القلم ود. نيفين مسعد تطرقا الى الافتراضين المتداخلين وهما ان الشرق الاوسط هو اشد الاقاليم دولية بين المناطق المتنامية، كما تناول هيكل الدولنة في الشرق الاوسط والنفوذ الدولي في المنطقة والعلاقات الايرانية والهيكل الاقليمي بين الجانبين.

فيما تطرق د. محمد السيد سليم في بحثه لمشروع النظام الشرق اوسطي وموقف العرب والايرانيين من التحولات العالمية الجذرية في التسعينات.

وقال: إذا استعملنا مصطلح «النظام الاقليمي الشرقي» للدلالة على تلك المنطقة التي يعيش فيها العرب والايرانيون والاتراك، فمن المؤكد ان هذا النظام قد شهد تحولات جذرية ناشئة عن تلك التحولات العالمية ونابعة من النظام ذاته، ومنها تلك التحولات الناشئة عن ازمة الخليج الثانية، فقد شهد النظام الاقليمي المشرقي تغيرات على المستويات التالية:

١ ـ مركزية وهامشية النظام، في اتجاه تهميشه لحساب نظم اقليمية اخرى.

٢ ـ التغلغل الخارجي في النظام في اتجاه مزيد من الهيمنة الغربية.

٣ ـ نمط توازن القوى في اتجاه مزيد من اختلال التوازن لصالح الاطراف غير العربية. وبالذات اسرائيل وتركيا.

٤ ـ اعادة تعريف حدود النظام الاقليمي الشرق اوسطي، في اتجاه ادماج قوى اقليمية معينة وعزلها.

٥ ـ اعادة صياغة مفاهيم الامن الوطني والقومي، في اتجاه اعادة صياغة قضايا جديدة لعل ابرزها قضية امن الخليج.

٦ ـ عمليات حل الصراعات الاقليمية او خلق مصادر جديدة للصراعات، كما هو الحال في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، او المواجهة بين الغرب وكل من ليبيا والعراق.

متابعة:
منتصر الديسي
تصوير: عبد المنعم السعدني
احمد جودة

٧ ـ عمليات التكامل والانقسام الاقليمي، وذلك في اتجاه اضعاف صدق عمليات التكامل والانقسام الاقليمي، وبالتالي في اتجاه اضعاف صدق عمليات التكامل العربي، وخلق هياكل شرق اوسطية لهذا التكامل.

وهكذا يمر النظام الاقليمي المشرقي بعمليات تحول جذرية تكاد تؤدي الى تغيير خصائصه التي عرفناها بعد الحرب العالمية الثانية، ولاتقتصر تلك التحولات على المؤسسات والتوازنات والعمليات، ولكنها تشمل ايضا السياسات والرؤى والمفاهيم التي تطرحها النخبات السياسية، وبالذات فيما يتعلق بالامن القومي والتكامل الاقليمي، فقد تفاوتت استجابات تلك النخبات للتحولات بما يتفق وخلفيتها الايديولوجية، وارتباطاتها ومصالحها بالقوى العالمية والاقليمية المهيمنة، وبطبيعة الفرص والمخاطر التي انتجتها تلك التحولات امام تلك النخبات.

كما تطرق الى موقف العرب والايرانيين من الشرق الاوسطية قائلا: انه على الرغم من ان المشروع الشرق اوسطي قد ظهر على الساحة السياسية منذ اوائل الخمسينات كبديل من المشروع العربي، إلا انه لم يظهر كمشروع سياسي حقيقي قابل للنقاش والتنفيذ إلا مع اوائل التسعينات، وبالذات منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام سنة ١٩٩١، وهو المؤتمر الذي اسفر عن «المفاوضات متعددة الاطراف» المتعلقة بالتعاون الاقتصادي، واللاجئين، والمياه، وضبط التسلح وغيرها، واكتسب هذا المشروع زخما قويا مع اعلان الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي في سبتمبر سنة ١٩٩٣ ثم انعقاد مؤتمر الدار البيضاء في اكتوبر/ نوفمبر سنة ١٩٩٤ وهو المؤتمر الذي دشن نقطة انطلاق المشروع الشرق اوسطي، فقد نص «اعلان الدار البيضاء» على ان «بناء الاسس لمجموعة اقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا يقتضي في مرحلة معينة تدفق السلع ورأس المال واليد العاملة في المنطقة بما في ذلك انشاء بنك للتنمية» وقد انشا المؤتمر لجنة للتسيير، وسكرتارية تنفيذية، وقدمت فيه مئات المشروعات الاقتصادية التي تدشن مفهوم بناء «اطار شرق اوسطي».

واضاف: تفاوتت رؤى «الاطراف العربية وسياساتها تجاه المشروع الشرق اوسطي مابين مؤيد ورافض، ومؤيد او رافض بشروط معينة، وقد انطلق المؤيدون من رؤية «مصلحية» للتحولات العالمية مؤداها ان تلك التحولات تدفع في اتجاه اعادة بناء النظام الاقليمي المشرقي، وانه من الضروري العمل مع تلك التحولات للاستفادة منها لا ضدها.

كذلك انطلق هؤلاء من تصور ان الشرق اوسطية ليست مباراة صفرية، ولكنها تنطوي على مكاسب متبادلة لجميع الاطراف، وان مافشل العرب في تحقيقه على مدار نصف القرن الاخير يمكن ان تحققه الشرق اوسطية، واخيرا، فقد اكد المؤيدون ان هناك مساحة واسعة لحرية الحركة والمناورة في اطار المشروع الجديد، وانه ما من جهة يمكنها ان تملي على الطرف العربي سياسات معينة، ومن ثم، فان العرب سياخذون من هذا المشروع مايتفق ومصالحهم. اما الرافضون فقد انطلقوا من رؤية «تاريخية» للمشروع الشرق اوسطي باعتباره امتدادا لمشروعات الهيمنة الاستعمارية التي طرحها الغرب في اوائل الخمسينات، ومن ثم فهو جزء من استراتيجية غربية كبرى ممتدة للهيمنة على العرب، وبالتالي فان مشروعا من هذا القبيل ليس إلا «مباراة صفرية» يخسر فيها العرب لصالح اسرائيل والغرب، اذ يخسر العرب تكاملهم وهويتهم وثقافتهم، ويتم تذويبهم في اطار جغرافي اكبر.

واخيرا فقد اكد الرافضون ان هذا المشروع يتم برعاية الغرب، ومن ثم فهو «مباراة مملاة» لامجال فيها للمناورة، فالمشروع الشرق اوسطي، كما يؤكدون هو صفقة متكاملة يزيد فيها الغرم على الغنم للطرف العربي، ولا مجال للاختيار، وفيما بين هذين النقيضين ظهرت تيارات اخرى ايدت او عارضت بشروط وتحفظات معينة، اهمها انه من الممكن قبول المشروع الشرق اوسطي بشرط تحقيق التسوية السياسية العربية ـ الإسرائيلية اولا «المؤيدون بتحفظ» او تحقيق التكامل العربي اولا ثم الانتقال الى المشروع الشرق اوسطي كمرحلة تالية «المعارضون بتحفظ» وفي اطار كل من هذه التيارات يمكن التمييز بين رؤى وسياسات حكومية ورؤى وتصورات غير حكومية عبر عنها رجال الاعمال والمثقفون والاحزاب السياسية العربية والاسلامية.

كما تناول الباحث الرؤى والسياسات العربية المؤيدة للشرق اوسطية.

وتنضوي تحت لواء هذه المجموعة مجموعة من الحكومات والتيارات السياسية والاقتصادية العربية التي ايدت المشروع الشرق اوسطي تاييدا مطلقا او بشروط معينة.

وقد انطلق هؤلاء من مرتكزات فكرية اساسية عدة اهمها:

١ ـ ان التحولات العالمية التي حدثت في اوائل التسعينات تدعو الى قبول حل وسط تاريخي مع الاطراف غير الغربية في منطقة الشرق الاوسط وبالذات مع اسرائيل خصوصا بعد ان تبين عدم قدرة قوى عظمى «الاتحاد السوفييتي السابق» على الصمود امام الهجمة الغربية.

٢ ـ تحقق السوق الشرق اوسطية مجموعة من المنافع للدول العربية من زاوية ايجاد سوق واسعة وتحقيق التزاوج بين التقنية «التكنولوجيا» والموارد والمساعدة على التخصص الاقتصادي، وتحويل الاموال من الانفاق العسكري الى التنمية.

٣ ـ لاتستطيع اسرائيل ان تسيطر على الوطن العربي لانها تعتمد على المعونات الخارجية كما ان اهميتها مع تحقيق المشروع الشرق اوسطي ستقل بالنسبة الى حلفائها.

٤ ـ لاتعارض بين الشرق اوسطية والعروبة، فالاول مشروع اقتصادي والثانية مشروع حضاري ويمكن ان يتعايش كلاهما.

٥ ـ يمكن من خلال مجموعة من الترتيبات العربية تفادي الآثار السلبية المحتملة للمشروع الشرق اوسطي.

وفي اطار هذه المجموعة يمكن التمييز بين سياسات التاييد الرسمي، وتيار التاييد غير الرسمي، وسياسات التاييد الرسمي المشروط وتيارات التاييد غير الرسمي المشروط «التيارات التوفيقية» وسنعرض لكل من تلك السياسات والتيارات على التوالي:

«البقية ص٥»